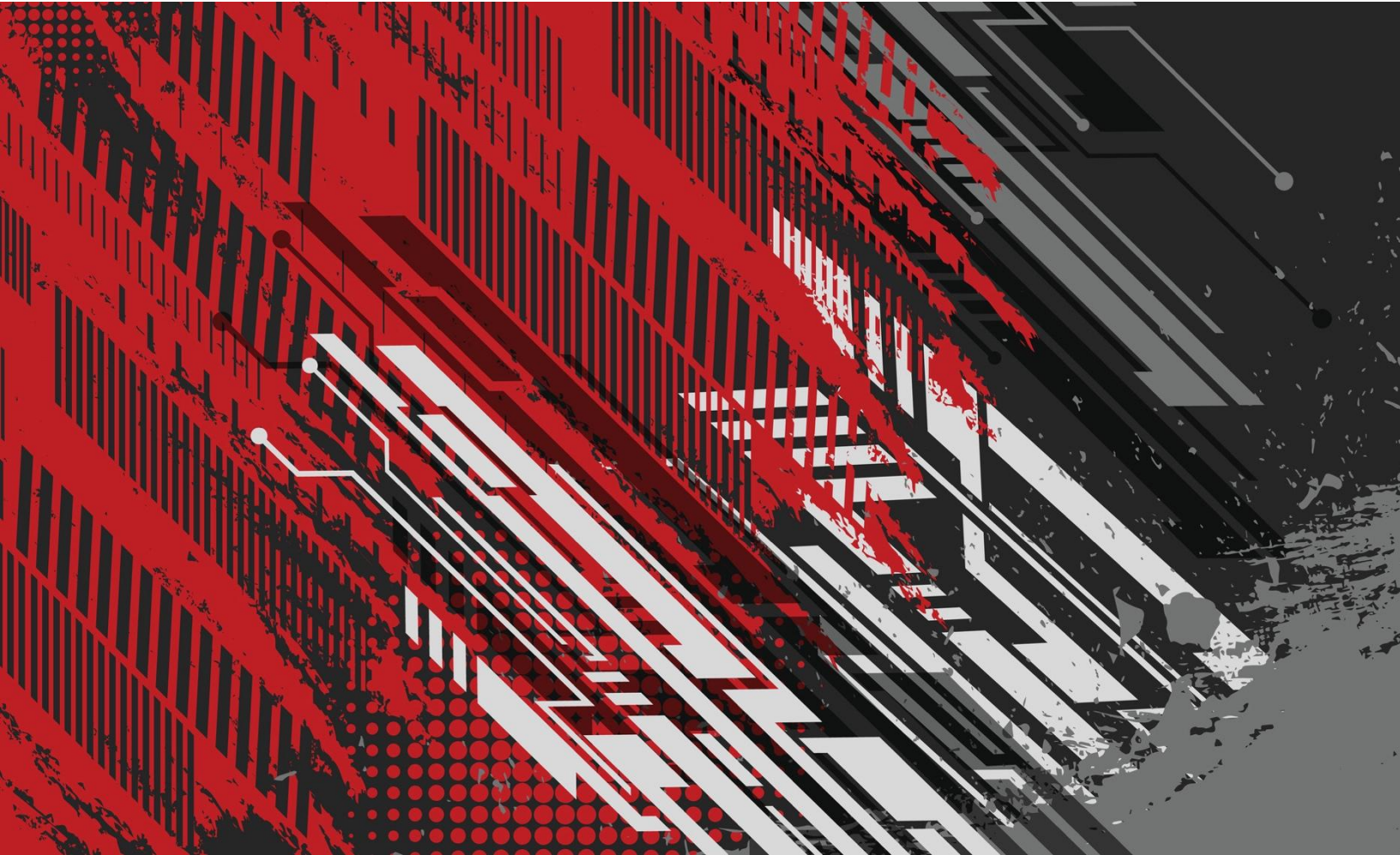




الاستقرار النقدي في العراق: اختلال التوازن بين الاحتياطي والسيولة في ظل صدمة هرمز

د. سهام يوسف

30 ايار 2026



الاستقرار النقدي في العراق: اختلال التوازن بين الاحتياطي والسيولة في ظل صدمة هرمز

لا يرتبط الاستقرار النقدي في الاقتصادات الريعانية بحجم الاحتياطي الأجنبي بوصفه رقماً معزولاً، بل بقدرته هذا الاحتياطي على تغطية السيولة المحلية وتمويل الالتزامات الجارية، والحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الطلب على العملة الأجنبية.

وفي الاقتصادات المعتمدة على الإيرادات النفطية، تصبح العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والكتلة النقدية الواسعة (M2) والالتزامات الجارية للاقتصاد أحد أهم المؤشرات التي تعكس قدرة النظام النقدي على الحفاظ على توازنه، ولا سيما في فترات الصدمات الخارجية واضطراب التدفقات المالية.

فكلما ارتفع حجم السيولة المحلية مقارنة بالاحتياطيات الأجنبية، ازدادت حساسية النظام النقدي تجاه أي تراجع في الإيرادات الخارجية أو ارتفاع في الطلب على الدولار، خصوصاً عند اقتران ذلك بارتفاع الالتزامات الجارية وضغط الاستيرادات.

ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة الاستقرار النقدي في العراق في ظل صدمة هرمز من خلال التفاعل بين الاحتياطي الأجنبي، وعرض النقد الواسع (M2)، والضغوط الجارية على المالية العامة والقطاع الخارجي. في الحالة العراقية، يبلغ الاحتياطي الأجنبي نحو 123 ترليون دينار، بينما يبلغ عرض النقد الواسع (M2) نحو 174.196 ترليون دينار، ما يجعل نسبة التغطية الفعلية تقارب 70.6%، أي دون المستوى المرجعي البالغ 75%.

ويعكس هذا المستوى وضعاً لا يعمل فيه الاقتصاد ضمن هامش أمان تقليدي، بل ضمن منطقة توازن هش بين السيولة المحلية والاحتياطي الأجنبي، حيث تصبح قدرة النظام النقدي على امتصاص الصدمات الخارجية أكثر ارتباطاً بتقلبات التدفقات المالية.

ومع اضطراب مسارات التجارة عبر مضيق هرمز، لم تعد الإشكالية مرتبطة بحجم الاحتياطي بحد ذاته، بل باستقرار تدفقات العملة الأجنبية المرتبطة بالإيرادات النفطية، حيث تتراوح التقديرات الشهرية بين 1 ترليون دينار في السيناريو المتشائم، و2 إلى 5 ترليون دينار في السيناريو التعافي الجزئي.

هذا التذبذب في جانب الإيرادات يعمق حالة عدم اليقين الزمني في إدارة السيولة، ويزيد من حساسية العلاقة بين تدفقات السيولة المحلية وتدفقات العملة الأجنبية.

في المقابل، وبحسب كشف حساب الدولة لسنة 2025 بلغت المصروفات للأنفاق الجاري نحو 119.17 ترليون دينار سنوياً، أي ما يعادل قرابة 10 ترليون دينار شهرياً، ويشمل الرواتب والتقاعد والحماية الاجتماعية والدعم والكهرباء وخدمة الدين.

كما تمثل فاتورة الاستيراد نحو 100 ترليون دينار سنوياً، أي ما يقارب 8.3 ترليون دينار شهرياً من الطلب المستمر على الدولار، ما يشكل ضغطاً دائماً على الاحتياطي الأجنبي.

وعند جمع عناصر الضغط الأساسية، يصل إجمالي الطلب الشهري إلى نحو 19 ترليون دينار، في حين لا تتجاوز الإيرادات النفطية في ظروف الصدمة 1 إلى 5 ترليون دينار شهرياً، ما يخلق فجوة تمويل تتراوح بين 14 و18 ترليون دينار شهرياً.

في هذا السياق، لا يفهم "الخط الأحمر" بوصفه عتبة رقمية ثابتة، بل كمؤشر على سرعة تآكل القدرة الدفاعية للاحتياطي الأجنبي تحت ضغط التزامات مالية ونقدية متزامنة.

كما تشير قراءة (M2) إلى أن مستوى التغطية الفعلي ما يزال دون المستوى المرجعي، ما يعكس ارتفاع قابلية تحويل السيولة المحلية إلى طلب محتمل على العملة الأجنبية، وبالتالي محدودية المرونة النقدية في مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي حال تحولت صدمة هرمز إلى أزمة ممتدة، فإن مسار السياسة الاقتصادية يصبح محكوماً بأحد اتجاهين رئيسيين:

المسار الأول يتمثل في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية عبر الاقتراض الخارجي، بما يسمح بدعم الغطاء النقدي ومنح البنك المركزي قدرة أكبر على الاستمرار في الدفاع عن استقرار سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية.

أما المسار الثاني فيتمثل في تقليل الطلب على الدولار عبر تعديل سعر الصرف، وهو خيار يؤدي عملياً إلى نقل جزء كبير من كلفة الاختلال إلى الداخل، من خلال ارتفاع الأسعار وتآكل القوة الشرائية وتزايد الضغوط التضخمية.

وفي هذا الإطار، يبدو خيار الاقتراض الخارجي أقرب إلى كونه أداة لإدارة الأزمة في المدى القصير، إذ يتيح توفير هامش إضافي من الوقت النقدي ويحد من سرعة استنزاف الاحتياطي، دون أن يعالج جذور الاختلال البنوي في الاقتصاد.

أما في حال كانت الصدمة قصيرة الأمد، فقد يكون بالإمكان إدارة الضغط النقدي عبر أدوات ثانوية تشمل ضبط الاستيرادات، وترشيد الإنفاق العام، وتشديد الرقابة على التحويلات الخارجية، إلى جانب استخدام أدوات السياسة النقدية لامتناس جزء من السيولة.

في المحصلة، سواء تعلق الأمر بالاقتراض الخارجي أو بتعديل سعر الصرف أو باستخدام الأدوات الثانوية، فإن جميع هذه الخيارات لا تمس جوهر الاختلال البنوي المتمثل في ارتفاع الإنفاق الجاري مقابل الاعتماد شبه الكامل على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات والعملات الأجنبية.

وبالتالي، فإن وظيفة هذه السياسات تظل محصورة في إدارة الصدمة وتأجيل لحظة الضغط الحرج، أكثر من كونها أدوات لإعادة هيكلة الاقتصاد، ما يجعل الاستقرار النقدي في العراق وظيفة زمنية مرتبطة بسرعة التغير في التدفقات الخارجية، لا مجرد توازن اسمي ثابت.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتورة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600